رفض الزج باسم صاحب السمو في الخلاف السياسي الحالي مؤكدا أن «ذات الأمير مصونة»

الملا: صراعنا الدستوري مع السلطة.. وليس مع المقام السامي

كتب مصطفى كامل

اكد النائب السابق صالح الملا ان الصراع هو دستوري وقانوني مع السلطة التنفيذية، وليس صراعا مع سمو الامير، رافضا الزج بالمقام السامي لان ذات سمو الامير مصانة ولا تمس ولا يجب ان يدخل في اي نزاع سياسي.

وقال الملا خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في ديوان الملا في منطقة شرق مساء امس بمشاركة المحامي عبدالله الاحمد، قال ان الطعن في المرسوم الصادر بتعديل نظام التصويت في الدوائر الخمس، وتقليص الاصوات من اربعة الى صوت واحد، حق كفله الدستور وفق المادة 166، والمادة 173، والتصدي لاي قانون نشك في عدم دستوريته امر مشروع، ولا يمكن بأي حال من الاحوال لأحد ان يوهم الناس بأن صراعنا مع سمو الامير لأننا واضحين ، ومن حاول الزج بالمقام السامي فإننا نقول له ان صراعنا مع سلطة تنفيذية غير صادقة.

وبين ان الحكومة نكثت بتعهداتها بعدم العبث في النظام الانتخابي بعد تحصينه من قبل المحكمة الدستورية، وكانت تعتقد في البداية ان الحكم في الطعن الذي تقدمت به لن يأتي بتحصين النظام الانتخابي ولكنها عندما فوجئت بقرار المحكمة الدستورية، انقلبت على تعهداتها، ولذلك نحن نتصدى، ومن يريد ان يحول الصراع بيننا وبين الحكم او المقام السامي فهو واهم.

واكد ان هذا المرسوم خلق حالة من الانشقاق بين المجتمع وداخل الاسر الكويتية وهذا وضع خطير يجب ان نتصدى له، مشددا على ان ممارسة الحقوق في الاعتراض على مثل هذه القرارات لا يعني الصراع مع السلطة، مؤكدا ان قرار تعديل قانون الانتخاب يجب ان يترك لمجلس الامة.

واشار الى انه عندما فكر بالذهاب الى المحكمة الدستورية، وجد ان هناك ثلاث ابواب لتجاوز الازمة السياسية اما بسحب المرسوم او اسقاطه من خلال المحكمة الدستورية او من خلال المجلس المقبل، ولم ار للاسف اي مرشح يتحدث عن اسقاط مرسوم الضرورة، وبالتالي فإن الحديث عن اسقاط المجلس المقبل للمرسوم امر مستحيل.

وذكر ان باب المحكمة الدستورية لم نطرقه الا اعتزازا وفخرا بقضائنا وقضاتنا ونعتقد ان المحكمة الدستورية التي طالما انتصرت لقضايا الحريات في قانون التجمعات، وكذلك بتحصين قانون الدوائر الخمس بالاصوات الاربعة، وبالتالي فإن ثقتنا بالقضاء كبيرة، لافتا الى ان من يتساءل عن السوابق الدستورية عن مراسيم الضرورة التي صدرت ومنها تعديل القانون الانتخابي الى 25 دائرة في 1981، فلا انا ولا جيلي نتحمل مسؤولية هذا المرسوم، كما انه كذب من يروج لانه مرسوم ضرورة بل هو قانون واقع، فهناك حكم صادر من المحكمة الدستورية ينص على ان التشريعات التي تصدر في غياب الحياة البرلمانية هي قوانين نافذة، ولا تتناسب على المادة 71، وبالتالي فإن ما صدر في ذلك الوقت لم يكن مرسوم ضرورة وله مبرراته ومسبباته، واذا كان هناك من شارك في تلك الانتخابات فيساءل هو عن موقفه.

واكد على ان سبب رفضه لمرسوم الصوت الواحد هو ان الحكومة قد دلست على الشعب عندما وعدت بانها ستجري الانتخابات وفق القانون القائم بعد تحصينه من قبل المحكمة الدستورية، ولكنها بعد ذلك نكثت بتعهداتها، مبينا ان قانون الصوت الواحد سيعزز بعض السلبيات التي استطعنا ان نحد منها من خلال قانون الخمس بصوت واحد ولا سيما فيما تعلق بشراء الاصوات ونواب الخدمات وتعزيز النفس الطائفي والطبقي والقبلي، لأن الناخب الذي لا يملك الا صوتا واحدا سيوجه الصوت لابن قبيلته او طائفته، بينما في السابق كنت انا احصل على اصوات من ابناء القبائل او الطوائف او الفئات المتعددة.

واستغرب التسويق الرديء من قبل السلطة التنفيذية لنظام الصوت الواحد، لان خطورة القانون الجديد انه سيعيد ظواهر كنا نعتقد انها صفحة وطويت بنواب المال السياسي ونواب الخدمات، مشددا على ان الذهاب الى المحكمة الدستورية هو تاكيد للجميع بان اهدافنا واحدة ومن يتحدث عن اجندة خفية هو شخص مريض، ويريد ان يصور المجتمع الكويتي بأن هناك فئة خطرة لديها اجندات مخفية، بينما نحن لا توجد لدينا اجندات مخفية ونريد ان نحفظ حقوقنا، معربا عن تفاؤله بأن حكم الدستورية سيكون منصفا للشعب الكويتي وسيكون حكم تاريخي آخر يضاف الى سجل الاحكام التاريخية.

واكد ان طعنه متفصل عن الذي اعلن عنه النائب السابق مرزوق الغانم، كما ان امكانية الطعن لا تنحصر في النواب السابقين بل ان القضية قضية عامة، موجها الدعوة لكل مواطن يرغب في الطعن بالمرسوم التواصل معه حتى تكون القضية قضية راي عام، مؤكدا استعداده للتعاون مع الجميع.

وقال الملا ان ثقته راسخة بالقضاء ولذلك نحن نلجأ اليها، ولا يمنع ذلك من ان يكون هناك حراك سلمي شعبي او شبابي للضغط على السلطة لسحب المرسوم، واذا شككنا في الحراك الحالي فهل نشكك في حراك «نبيها خمس»؟

وبين ان حكم الدستورية لا يمكن ان نعلق عليه قبل ان يصدر، ولكننا نتحدث عن الشق السياسي، وحتى لو قررت المحكمة بدستورية المرسوم، فنحن نتحدث عن مطالبة مشروعة وفق الاطر الدستورية، والقنوات السلمية المباحة، مؤكدا ان الحديث عن اسقاط المجلس المقبل ليس قضيتي ولكننا نبحث عن باب فرج للازمة السياسية التي مزقت المجتمع والاسرة الواحدة.

وشدد على ان كل الاراء يجب ان تحترم سواء من سيشارك في الانتخابات او من يقاطع، واما التخوين والطعن فأجزم انها جريمة تمارس ضد الاخرين، وعلى الاخرين ايضا ان يحترموا قناعاتنا، ومن يثير مثل هذا الطرح المريض يجب ان نتصدى له، رافضا فرز المجتمع بين موالاة وانقلابيين بناء على موقفهم من الانتخابات.

وعن قرار شطب عدد كبير من المرشحين وان كان يعني ان الحكومة جادة في تطبيق القانون، قال الملا رغم اني مقاطع الا اني مستاء جدا مما يحدث ولدي علامات استفهام وهذا الامر يثير الريبة وقد يؤسس لممارسات سلطوية في المستقبل، اخشى ان تكون خطرة لمحاولة اقصاء من تريد السلطة اقصاؤه، ولم يكن الخبر سعيدا بالنسبة لي، ومعظم الاخوة تقدموا بطعون امام اللجنة، ونتمنى ان تكون قرارات الشطب قرارات مؤسسة تاسيسا قانونيا صحيحا.

وذكر الملا انه متضرر من النظام الانتخابي السابق وقد يكون مستفيدا من قانون الصوت الواحد، ولكن القضية ليست قضية مصلحة انتخابية بل قضية مبدأ، وحتى لو قضت المحكمة الدستورية بعودة النظام السابق فإنني لن اترشح للإنتخابات حتى البت للناس ان القضية ليست شخصية بل قضية مبدأ، بدوره قال المحامي عبدالله الاحمد: اشكر تكليفي من قبل الاخ العزيز صالح الملا بهذا الطعن رغم ثقل المسؤولية التي نتحملها كقانونيين تجاه المرحلة المقبلة، ويجب ان اسجل شكري واعتزازي لجميع الزملاء الذين لم يبخلوا بنصحي ومشاركتي ومناقشتي وعلى رأسهم الزميل الفاضل مشاري العصيمي والخبير الدستوري د. محمد الفيلي.

واوضح ان الازمة التي اعقبت صدور مرسوم الصوت الواحد دستورية قانونية ولذلك كان لزاما علينا ان نتبرى لتحمل مسؤولياتنا، والحقيقية هي ان الطعن على المراسيم يحتمل ثلاث مداخل، فهناك طريق اداريين وانا لا ارجح هذا الجانب، والراي الذي تم الاستقرار عليه هو الطعن امام المحكمة الدستورية بعد اعلان نتائج الانتخابات، وذلك ما سيتم مع الطعن المقدم من النائب السابق صالح الملا، وسيكون بعد اعلان نتائج الانتخابات المقبلة، وسيكون الطعن بمرسوم تقليص الانتخابات، ومرسوم انشاء اللجنة العليا للانتخابات وخصوصا في شق زيادة رسوم الترشح من 50 دينارا الى 500 دينار، وكذلك مرسوم الدعوة للانتخابات، لاننا سنطلب ابطال العملية الانتخابية برمتها على اساس انها جاءت بناء على اساس غير قانوني وغير دستوري.

وبين ان هذا الملف الثقيل سنضعه امام القضاء حتى يفصل فيه، لاننا راينا ان طبيعة الصراع ستكون ممتدة والحراك الشعبي والشبابي لن يتوقف عن المطالبة بانتزاع حقوقه، وذلك حتى نضع حدا لهذا النزاع كان علينا اللجوء الى المحكمة الدستورية.

وبين ان الاصل التشريعي الذي نصت عليه المادة 79 من الدستور هو حق خالص لمجلس الامة وسمو الامير في اصدار التشريعات التي اقرها الدستور، وهي مادة تتحدث عن الاصل العام، ولكن ورد استثناء لحالات الضرورة في المادة 71 من الدستور التي تتحدث عن فرضة حدوث امر مستجد ما بين ادوار الانعقاد او خلال حل مجلس الامة، وهي تتحدث عن حالة فراغ وعدم وجود مجلس، وخلال استدعى الامر الاسراع في اتخاذ تدابير لازمة، وبالتالي فإننا نفهم من هذه المادة انها تفترض وجود حدث طارئ مرتبط بفترة زمنية محددة بشرط الا يخالف الدستور والميزانية العامة للدولة.

واعتبر ان المرسوم الذي صدر «اول القصيدة كفر» فلا يجوز ان يتعدى الاستثناء الاصل او يمحوه، وبذلك فإننا وصلنا الى مرحلة مزاج السلطة التي تدير البلد، مشيرا الى ان الطعون التي ستقدم على المراسيم 20 و21 و258 واي قانوني يريد ان يطرق ابواب القضاء يجب ان يستند على نصوص صريحة او احكام اقرتها للمحكمة او الرأي الفقهي.

وشرح ان النص الذي يتيح للنائب صالح الملا الطعن موجود في المادة 41 من قانون الانتخاب التي تمنح كل ناخب مقيد في سجلات الناخبين الحق في الطعن، والمحكمة قد حصنت نفسها فيما سبق بأنها صاحبة اختصاص اصيل في النظر في المراسيم، والحكم رقم 26 لسنة 2012 جاء ليثبت تحصينا دستوريا بأن قانون الانتخابات بشقيه المتعلقين بعدد الدوائر وعدد الاصوات دستوري، وهذا اقرار من المحكمة بعدم وجود ضرورة او طارئ يستدعي الاستعجال في اصدار مرسوم الصوت الواحد.

وذكر ان الاراء الفقهية اغلبها بحثت هذا الشرح، وهناك نقطة مهمة في الفقة الدستوري الكويتي يجب اثارتها لان هذا الفقه استقر على ان قانون الانتخابات لا يجوز للسلطة التنفيذية ان تنفرد باقراره لكي تشكل المجلس المقبل وفق اهوائها وامزجتها، مما يدل ويقطع الشك في هذا الامر، مؤكدا ان جميع القنوات التي سنسلكها تؤيد ما ذهبنا اليه، وبالتالي لدينا اطمئنان لسلامة موقفنا القانوني والدستوري والطعن الذي تقدمنا به. وشدد ان علينا جميعا التداعي لاستئصال هذا الورم الخبيث في العملية الديمقراطية متمثلا بمرسوم الصوت الواحد الذي خالف الدستور والقانون.

صالح الملا متحدثا خلال المؤتمر الصحافي (تصوير: صالح محمد)

- لم نطرق باب المحكمة الدستورية الا إعتزازاً وفخراً بقضائنا
- الطعن في مرسوم تقليص الأصوات حق مشروع كفله الدستور
- الوضع خطير و قرار تعديل قانون الانتخاب يجب أن يترك لمجلس الأمة
- الحكومة نكثت بتعهداتها بعدم العبث في النظام الانتخابي بعد تحصينه
- المرسوم خلق حالة من الانشقاق بين المجتمع وداخل الأسر الكويتية

الواقع الكويتي يفرض اتخاذ موقف جاد لإعادة تحديد بوصلته إلى طريقها الصحيح

الكندري: خطة إستراتيجية لتعديل منظومة التعليم وتطوير العنصر البشري الوطني

- الاعتماد على استيراد الأنظمة التعليمية من الخارج أثبت فشله لعدم ملامسته الواقع

اكد مرشح الدائرة الرابعة عبدالله الكندري أن قضية إصلاح التعليم والاهتمام بالشأن التربوي العام للطلبة بجميع مراحلهم الدراسية على رأس أولوياته الانتخابية، مبينا انه يحمل رؤية تعليمية إستراتيجية بهدف تطوير وتنمية التعليم بجميع مراحله.

وأوضح الكندري في تصريح ان الواقع التعليمي في الكويت يفرض على الجميع اتخاذ موقف جاد لإعادة تحديد بوصلته الى طريقها الصحيح ونحن نلمس ونشاهد ضعف المستوى العلمي للطلبة ما حدا باولياء الأمور الى التوجه بأبنائهم نحو التعليم الأهلي الذي بدوره أصبح يعاني من الترهل لدخول غير المختصين فيه.

وقال إن الكويت لم تعتمد خلال الفترة السابقة استراتيجية وطنية في التعليم، وإنما اعتمدت على استيراد النظم التعليمية والمناهج الدراسية، الأمر الذي حول مدارسنا إلى حقول تجارب، مبينا أن التعليم الثانوي شهد في ربع قرن ثلاثة انظمة تعليمية، أحدها غربي واثنان منها مستوردان من الأشقاء، اثبتت كلها فشلها لابتعادها عن ملامسة الواقع الكويتي، حتى خرجنا بالنظام الموحد الذي أدخل التعليم في تجربة

عبدالله الكندري

اخرى رأينا تداعياتها اخيرا في قضية توزيع الدرجات وتغيير استراتيجية الاختبارات.

ولفت إلى أهمية التعليم التطبيقي في إمداد سوق العمل بالكوادر المدربة، مشيرا إلى أن التعليم التطبيقي يحتاج إلى إعادة هيكلة تبدأ بفصل التعليم التطبيقي عن التدريب وإنشاء جامعة تطبيقية جديدة مستقلة تكون الكليات الحالية للتطبيقي نواة لها وذلك لتطوير العنصر البشري الوطني الذي يعد الرافد والمحرك لجميع ملفات التنمية.

وأبدى الكندري استغرابه من عدم بناء جامعات جديدة في البلاد طوال الفترة السابقة، محذرا من تكرار أزمة قبول الطلبة السنوية، ومؤكدا في الوقت نفسه أن الحاجة اليوم أكثر من ملحة لافتتاح جامعة ثانية بأسرع وقت وخاصة مع توقع تخرج نحو 73 الف طالب من الثانوية العامة في غضون ثلاث سنوات.

وطالب الكندري بضرورة إنشاء مدارس في مناطق الدائرة الرابعة وخاصة تلك التي لا يوجد فيها مدارس ثانوية للجنسين للتخفيف على المواطنين من عبء نقل أبنائهم إلى مناطق أخرى، مشيرا إلى أن كل تلك القضايا ستكون في صلب محوره التعليمي تحت قبة عبدالله إذا نال ثقة المواطنين وفاز بشرف تمثيلهم في مجلس الأمة.

رفضت دعوات التظاهر عشية الانتخابات

بوجروة: تخريب العرس الانتخابي.. خيانة وطن

اعتبرت مرشحة الدائرة الثالثة هناء بوجروة ان الدعوات التي خرجت امس وحثت المواطنين على التظاهر عشية انتخابات مجلس الامة ما هي الا محاولات لتخريب العرس الديمقراطي ولا يمكن وصفها الا بخيانة وطن، متسائلة ماذا يمكن ان تطلق على من يحاول تخريب فرحتنا وحرماننا من حقنا في ممارسة دورنا كمرشحين وناخبين.

وقالت بوجروة اننا لسنا مع الحجر على الحريات او تقييدها، انما لكل مقام مقال، فعندما يمارس سمو الامير صلاحياته التي حددها الدستور ويقوم من خلال وزرائه باصدار مرسوم الضرورة الذي دعا من خلاله الناخبين الى اختيار ممثليهم من المرشحين وفق آلية الصوت الواحد فليس لنا كمواطنين الا الانصياع لهذا المرسوم الذي لم يخالف الدستور خصوصا ان رد المرسوم ممكنا من قبل نواب المجلس القادم او حتى من تضرر منه باللجوء الى المحكمة الدستورية.

هناء بوجروة

واشارت الى ان هناك مكانا حدد من قبل الدولة لممارسة حق التجمع السلمي الا ان هناك اجراءات يجب ان تتبع في هذا الاتجاه اولها ان يكون هناك ترخيصا للتجمع، مبينة ان على الحكومة فرض هيبة القانون وعدم التراخي في تطبيقه مما سيجعل الجميع يفكر فيما سيقدم عليه اذا ما تبين له قوة الردع القانوني. ودعت الجميع الى عدم اتخاذ تنظيم العملية الانتخابية على النحو الذي اقره مرسوم الضرورة بتحديد التصويت بصوت واحد ذريعة للمقاطعة او الفوضى، لافتة الى ترك العملية الديمقراطية تسير في ركبها ولنشارك بها جميعا كمواطنين عانوا ما عانوه من هدر لسنوات دون تنمية او تحريك للمياه الراكدة، ولتكن المشاركة هي عنوان وترجمة لتلك المعاناة.

وأوضحت ان على الحكومة والمجلس المقبلين إنصاف المرأة الكويتية وإصلاح الخلل في تطبيق القوانين الذي تسبب في حرمانها من نيل عدد من الوظائف لا سيما القيادية منها، وهو الامر الذي حدث بالرغم من وجود لجنة برلمانية خاصة بشؤونها كان من المفترض ان تقوم بدراسة تلك الأمور لزوال التمييز الواضح.

تفعيل المنظومة الأمنية ضرورة لتعزيز الانضباط وفرض الاستقرار

الصانع: تعزيز هيبة القانون بما يحقق الاستقلالية التامة للقضاء

دعا مرشح الدائرة الثالثة امين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع الى تعزيز هيبة القانون بما يحقق الاستقلالية التامة للقضاء وتفعيل المنظومة الامنية.

وقال الصانع في تصريح صحافي انه اتخذ لحملته الانتخابية شعار القانون هيبة، لانه السياج الذي يحمي الحقوق ويوجب الالتزامات.

وشدد على اهمية تبني القضية الامنية بما يحقق الانضباط العام وبما يحول دون العبث بمقدرات البلد والمواطنين لفرض الامن والاستقرار.

واضاف الصانع ان البرنامج الانتخابي يشتمل على عدد من القضايا تأتي في مقدمتها قضية العدالة الاجتماعية بما يحقق التكافل الاجتماعي وصولا لتحقيق المساواة بين كافة افراد المجتمع.

واكد ان التنمية البشرية والاقتصادية من خلال تكثيف التعليم والتدريب للعنصر البشري وخلق فرص اقتصادية تحقق ازدهار البلد.

ولفت الصانع الى اهمية وضع استراتيجيات فعالة معززة بتشريعات لحل المشكلة الاسكانية والقصور في الخدمات الصحية والتعليمية.

وطالب بالتصدي للفساد الاداري والمالي بشتى انواعه من خلال تشريعات جديدة واقرار الذمة المالية وانشاء لجنة مكافحة الفساد. واوضح ان تعزيز مرجعية الدستور والالتزام به من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق التعاون الامثل لدفع عجلة البلاد للافضل.

الشطي يدعو إلى التعاون ويطالب بدعم حكومي للشباب

دعا مرشح الدائرة الأولى اللواء المتقاعد خالد عيسى الشطي إلى التفعيل الكامل لمواد الدستور كافة والالتزام في تطبيقها، وخصوصا المادة السادسة والسابعة اللتين تؤكدان ان السيادة للأمة وهي مصدر السلطات جميعا، وعلى ان العدل والحرية والمساواة تشكل دعامات المجتمع.

وقال الشطي في تصريح صحافي: دستور الكويت نص على ان التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، فمن باب أولى بالجميع اليوم التعاون لما فيه خير الكويت، والالتزام بنصوص الدستور التي يطالب الجميع بتطبيقها، وليس فقط أخذ ما يناسبنا منها وترك ما يخالف.

وطالب الحكومة بتوظيف طاقات الشباب وتسخيرها لخدمة البلاد عبر دعم المشروعات الصغيرة التي تفتح السبل امام هذه الفئة للاستفادة من قدراتهم ومواهبهم وخلق برامج تدعم وتدفعهم نحو الإبداع بدلا من معاناتهم للبطالة.